# قرار مجلس الأمن 1907 ضد اريتريا

حيثياته وخلفياته وإشكاليته وأبعاده

**بقلم: د.احمد حسن دحلي**

**الفصل الثاني ـ الحلقة السادسة**

## الأزمة الصومالية
## ومواقف أثيوبيا وأمريكا واريتريا

لقد تم استعراض في الجزء الأول من هذه الدراسة حيثيات ومنطوق وخلفية قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1907 الجائر ضد اريتريا، ونقد منطوق القرار قبل تقديم مواقف الدول الدائمة وغير دائمة العضوية في مجلس الأمن والرد والتعقيب على الذرائع التي ساقتها بعد تصويتها سواء مؤيدة أو ممتنعة أو معارضة للقرار. وفي هذا الجزء الثاني من الدراسة سنقوم بتسليط الأضواء على المحاور المفصلية الأزمة الصومالية المتعددة الأبعاد والتي لا يمكن وبأي حال من الأحوال اختزالها في صراع سلطة بين " الحكومة الفيدرالية الانتقالية الصومالية " و " حركة الشباب المجاهدين " والسعي للوي عنق الحقائق والوقائع على الأرض، والعمل على فرض سياسة الأمر الواقع بالحديد والنار، وإضفاء شرعية على طرف وتضخيمه وحجب الشرعية عن الطرف المقابل أو المعاكس وتهميشه وتشويهه بغية تبرير عملية إقصائه واستئصاله، واعتماد سياسة الوعد والوعيد مع الدول التي لا تسبح مع هذا التيار الجارف، ومعادة ومعاقبة الدول التي لا ترضخ لهذا المنطق المعوج، وترفض الإذعان لتلك السياسة التي تضاعف من طبيعة الأزمة وتزيدها أجيجا وتعقيدا.

ولقد اوضحنا في الجزء الاول من هذه الدراسة بان قرار فرض العقوبات على اريتريا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على خلفية تهمة مختلقة مفادها تقديم اسمرا دعما " سياسيا وماليا ولوجستيا لجماعات مسلحة تعمل لتقويض السلام والمصالحة في

الصومال والاستقرار في المنطقة"، في محاولة عبثية من مجلس الأمن والإدارة الأمريكية من أمامه ومن خلفه للالتفاف على حقيقة الأزمة الصومالية الشديدة التعقيد، وفي مسعى مكشوف لتطبيق سياسة النعامة من البعض، وسيل لعاب البعض أمام الجزرة الأمريكية المغرية، وخشية البعض من عصا واشنطن الغليظة، وهروب البعض الى الأمام ، وعدم مبالاة البعض الآخر في مجلس الأمن بواقع ومستقبل الصومال والقرن الأفريقي ومنطقة تلاقي البحر الأحمر والمحيط الهندي.

ولكي توضع الأمور في نصابها الصحيحة، ومعرفة حقيقة مواقف الدول المعنية بصورة مباشرة بالأزمة الصومالية سنقف على سياسة أثيوبيا التي غزت الصومال في ديسمبر 2006 في المقام الاول، وعلى سياسة الولايات المتحدة التي قامت بعمليات قصف وقتل واغتيال في الصومال عبر سفنها البحرية المرابطة في المحيط الهندي قبالة السواحل الصومالية، وطائراتها المقاتلة التي تنطلق من قاعدتها العسكرية في جيبوتي في المقام الثاني، وأخيرا وليس آخر على سياسة اريتريا حيال الصومال والرامية لإنقاذ الصومال والحفاظ على سيادته ووحدته السكانية والترابية، وذلك للحيلولة دون اختلاط الأمور ، ولقطع السبيل على الذين دأبوا على الاصطياد في المياه العكرة.

## أبعاد الأزمة الصومالية وتداعياتها

بادئ ذي بدأ لا بد من لفت انتباه القارئ بأننا لا نهدف الى تناول الأزمة الصومالية وتداعياتها بكل تفاصيلها الشائكة والمعقدة، بقدر ما نرمي الى وضع النقاط على محاورها الأساسية من الناحية التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الشديدة الترابط والتداخل، بحيث يتعذر فصلها عن بعضها البعض، وإذا ما حدث ذلك بصورة تعسفية متعمدة أو بريئة، فيتعثر سبر أعماقها، وبناء على ذلك تكون عملية تفكيكها مستحيلة، ومحاولة إعادة تركيبها عقيمة، وطريقة معالجة إشكالياتها سريالية ان لم نقل كارثية.

### جذور الازمة الصومالية

المعروف بان الحدود بين سائر دول القارة الأفريقية موروثة عن الاستعمار الأوروبي، ولا سيما في مؤتمر برلين 1884 - 1885، ورسمت تلك الحدود وفق موازين القوة بين بريطانيا وايطاليا وفرنسا فيما يخص منطقة القرن الأفريقي، غير عابئة بالتركيبة السكانية لشعوب المنطقة، وغير مبالية بالعواقب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية المترتبة على ترسيم الحدود بصورة عشوائية تلبية لنزعاتها الاستعمارية، وطموحاتها التوسعية، ورغباتها الاقتصادية، وصراعاتها الجيو- إستراتيجية. وهكذا وجد الشعب الصومالي نفسه في نهاية القرن التاسع عشر مقسما الى خمسة أجزاء وهي :

1 - الصومال البريطاني، أي الصومال لاند.
2 - الصومال الايطالي، أي جنوب البلاد.
3 - الصومال الفرنسي، أي بلاد العيسى والعفر، أي جيبوتي.

4 ـ الصومال البريطاني، أي الصومال الأثيوبي، أي إقليم اوغادين
5 ـ الصومال البريطاني، أي الصومال الكيني، أي إقليم النفد ، أي المقاطعة الحدودية الشمالية .

وعشية خروج المستعمر الايطالي والبريطاني من الجزء الشمالي والجنوبي من الصومال في أول يوليو عام 1960، التأم شمل شطري البلاد وتم إعلان استقلال البلاد، وبدأ مشروع بناء " صوماليا الكبرى " الذي يتألف من الأجزاء الخمسة والذي يجسده علم الصومال الذي تتوسطه نجمة خماسية الرأس ليس للدلالة الرمزية على الأجزاء الخمسة من الصومال وحسب، وإنما للتأكيد على تمسك ومطالبة الصوماليين بالأجزاء المفقودة. ونص دستور الصومال المعتمد في عام 1961 في ديباجته بان " الحكومة الصومالية ستعمل عبر السبل القانونية والسلمية لتوحيد الأراضي الصومالية ". وتجدر الملاحظة في هذا الصدد الي ان " ارض الصومال " أو شئت فقل الصومال لاند ، بالرغم من إعلانه عن استقلاله من طرف واحد في مايو 1991، إلا انه لم يتخل عن النجمة الخماسية التي تتربع في وسط علمه الجديد، وان ذلك الموقف ينسحب أيضا على إقليم البونت لاند الذي أعلن هو الآخر ومن طرف واحد في أغسطس 1998 عن قيام إقليم يتمتع بحكم ذاتي، وسنعود الى ذلك لاحقا، ولكن المهم في الأمر هنا هو الإشارة الى هذه الرغبة الصومالية المتجذرة لدي الصوماليين ، والذين وان اختلفوا وتقاتلوا فيما بينهم، فإنهم متشبثون بحلم " صوماليا الكبرى " أو بما يعتبرونه الفردوس المفقود. ولا تشذ دولة جيبوتي او الصومال الفرنسي السابق والذي نال استقلاله في يونيو 1977 عن هذه القاعدة، وذلك بحكم ان علمها هو الآخر تتوسطه النجمة الخماسية ليس من الناحية الشكلية فقط، بدليل ان الرئيس الجيبوتي السابق والراحل، حسن غوليد ابتيدون كان يؤكد على صوماليته، وان الرئيس الحالي ، إسماعيل عمر غيلي، قال في 28 فبراير 2010 " انه صومالي وجيبوتي في نفس الوقت ".[88] وان الصومال الفرنسي ، أي جيبوتي، لدى استقلاله لم يشكل أي إشكالية للدولة الصومالية، التي رأت في استقلاله من الاستعمار الفرنسي خطوة الى الأمام في مسيرة تحرر جميع أجزاء " صوماليا الكبرى "، ولكن ظهرت الصعوبات لدى مطالبة السلطة الصومالية بكل من إقليم اغادين الذي ضمته بريطانيا الى أثيوبيا في عام 1954، وبالمقاطعة الحدودية الشمالية " النفد " والذي ألحقته بريطانيا بكينيا بعد استقلالها في 12 ديسمبر 1963، ضد رغبة سكان الإقليم الذين أعربوا عن إرادتهم في الوحدة مع بقية أجزاء الصومال ل تبعا لتقرير رفعته لجنة بريطانية رسمية في ديسمبر 1962.

وأيا كان الأمر، فان إثيوبيا وكينيا خاضا معركة سياسية حامية ضد الصومال في منظمة الوحدة الأفريقية بالقول ان مطالب الحكومة الصومالية بإقليم اوغادين " الأثيوبي " وبالمقاطعة الحدودية الشمالية " الكينية " سيفتح ملف الحدود بين جميع الدول الأفريقية، هذا فضلا عن تناقضه التام مع القرار رقم 16 الصادر عن مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد بالقاهرة في يوليو 1964 والناص على عدم المساس بالحدود الأفريقية الموروثة عن الاستعمار، والذي يشكل احد أهم بنود وأعمدة ميثاقها [89]. والى ذلك، فان أثيوبيا وكينيا اتهمتا الصومال بدعم المعارضة المسلحة وغير المسلحة في الإقليمين الذي تطالب بهما، فابرما ومنذ عام 1964 سلسلة معاهدات عسكرية مشتركة لمواجهة " التهديدات " القادمة

إليهما من مقديشو، وعملا بدورهما على زعزعة امن واستقرار الدولة الصومالية قبل ان تثبت أركان سلطتها على البلاد. ومن طرفها فان الحكومات المتعاقبة على الحكم في الصومال وعلى مدار ثلاثة عقود كاملة، أي منذ فجر الاستقلال في أول يوليو عام 1960 ولغاية ساعة انهيار الدولة الصومالية في 26 يناير عام 1991 بسقوط نظام الجنرال محمد سياد بري، استنزفت إمكانيات البلاد في عملية لملمة الأجزاء " الضائعة " من الصومال، وغدت حبيسة حلم " صوماليا الكبرى " ودخلت في ثلاثة حروب مع أثيوبيا على التوالي في عام 1964 و1967 و1977، ولم تأخذ عملية بناء دولة الصومال حصتها الكافية، وغدت تبرز حركات معارضة مسلحة في الثمانيات على طول البلاد وعرضها نذكر منها " الحركة الوطنية الصومالية " الاسحاقية " في الشمال في عام 1981، و "جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية" " الماجرتينية" في الشمال الشرقي في عام 1981، والمؤتمر الصومالي الموحد في الوسط " الهوية " و" الحركة الديمقراطية الصومالية " الرحناوين " في الجنوب في عام 1989، و "حركة الوطنيين الصومالية " الاوغادينية " في جنوب شرق البلاد في عام 1989. وبغية إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وفي محاولة غير محسوبة العواقب ابرم الجنرال محمد سياد بري اتفاقا مع العقيد منغستو هيلي ماريام في ابريل عام 1988 تخلى بمقتضاه عن المطالبة بإقليم اوغادين وذلك على غرار مؤتمر اروشا بتنزانيا المنعقد في عام 1963والذي حضره كل من الرئيس الصومالي عبد الرشيد شارماكي، والكيني جومو كينياتا والزامبي كنث كاوندا، والذي تنازل فيه الصومال عن المطالبة بالمنطقة الحدودية الشمالية. وان المبادرة التي أقدم عليها الرئيس سياد بري في عام 1988، لم تعزز موقفه كما كان يتصور، بل بالعكس ضاعفت من تأزيم وضع نظامه وساهمت في زعزعة الأرض تحت أقدام حكومته، بدليل بروز" حركة الوطنيين الصومالية " في جنوب شرق البلاد والتي تمثل المجموعة الاثنية الاوغادينية الطويلة الباع في صفوف الجيش الصومالي حينذاك، وذلك بعد مرور بضعة أشهر فقط من توقيع الاتفاق. وبعد هذا وذاك، بدأ نظام الرئيس بري يلفظ أنفاسه الأخيرة، وان قبيلة المريحان تدخلت وأنقذت الجنرال محمد سياد بري من السقوط بين أيدي الإخوة ـ الأعداء الذين كانوا يتلهفون للانتقام الشخصي والجسدي منه، ولكنها لم يكن بمقدورها إسعاف نظام فقد مبررات وجوده واستمرار يته.

**انهيار نظام وانعدام البديل وضياع الوطن**

قبل زهاء شهرين من سقوط حكومة الرئيس محمد سياد بري في 26 يناير 1991، توصلت وبعد جهد جهيد، وتحديدا في 24 نوفمبر 1990 ، ثلاثة فصائل صومالية محورية وهي " الحركة الوطنية الصومالية " في الشمال و" المؤتمر الصومالي الموحد " في الوسط و "حركة الوطنيين الصومالية " في الجنوب الى ابرم اتفاق بموجه تم وضع إستراتيجية عسكرية موحدة توجت بسقوط المدن الشمالية في يد " الحركة الوطنية الصومالية " والمدن الوسطى في يد " المؤتمر الصومالي الموحد " والمدن الجنوبية في يد " حركة الوطنيين الصوماليين". ولسوء حظ الصومال ان الفصائل الثلاثة التي نجحت في الإطاحة بنظام الحكم في مقديشو فشلت فشلا ذريعا في إرساء قواعد بديل وطني وديمقراطي. ولسوء قدر الشعب الصومالي الذي مثله مثل أي شعب في الكون لا يستحق هذا المصير المجهول الذي تعصف به رياح فوضوية الى قاع العبثية والعدمية بعواقبها المأسوية على غير صعيد. صحيح بانه

من الخطل تحميل طرف واحد مسؤولية المأساة الصومالية، ولكن " المؤتمر الصومالي الموحد " يتحمل قسطا كبيرا من المسؤولية وذلك بإعلانه ومن طرف واحد تشكيل حكومة مؤقتة في 26 يناير1991 من دون العودة الى حليفيه ن أي" الحركة الوطنية الصومالية" وحركة الوطنيين الصوماليين". ومن ضمن النتائج الوخيمة التي تمخضت عن ذلك القرار مبادرة" الحركة الوطنية الصومالية" المتهافتة في 18 أغسطس 1991 والقاضية بإعلان استقلال شمال الصومال من طرف واحد أيضا، تحت مسمى تاريخي يعود الى الحقبة الاستعمارية البريطانية، أي الصومال لاند. ومنذ ذلك التاريخ لم تكف الساحة الصومالية عن قيام أحزاب وفصائل وجبهات سياسية وعسكرية على أسس جهوية واتنيه وقبلية في الإقليم الصومالية التسعة عشر. ولقد تجاوز الصراع مجال التنافس والتناطح والهيمنة بين المجموعات الاتنية الأربع الكبرى، أي الدارود والاسحاق، والهوية والرحناوين، وبات بين قبائل الاتنيات، بل انحدر الى بطون وأفخاذ القبائل ليس تلبية لغريزة البقاء وحسب، وانما استغل امراء السلطة والحرب المجنونة للتمترس خلف هذا البطن، ووراء تلك القبيلة، وهاتيك الوحدة الاتنية، وذاك الإقليم، إشباعا لنزعة مصلحية أنانية مدمرة، ورغبة سلطوية جامحة ، وشهوة تسلطية عارمة، زادت المناخ السياسي الصومالي قتامة وقنوطا، لدرجة أضحى يهدد وبخطورة بالغة عملية إعادة بناء الصومال على أساس مشروع وطني يحتضن سائر معشر الصوماليين بكل أطيافهم الاجتماعية والسياسية، وخير برهان على ذلك بروز فصائل صومالية على اساس قبلي خالص بعد سقوط نظام الجنرال سياد بري، نذكر منها " التحالف الصومالي الوطني " ـ هوية ـ هبر غدر، و" الجبهة الوطنية الصومالية " ـ مريحان ـ ، و" الجبهة الصومالية الموحدة " ـ عيسى ـ ، و"التحالف الديمقراطي الصومالي ـ غدابورسي ـ ، و"الحزب الصومالي الموحد " ـ ورسنغلي ودولباهنتي ـ ...الخ. بحجة الفوز بحصتها في تقاسم كعكة السلطة والثروة. ثم بعد ذلك تفارخت حركات إقليمية انفصالية وأخرى مطالبة بحكم ذاتي، بدعم من جهات دولية وإقليمية لا تريد ان تقوم قائمة للصومال الموحد بشكله المعروف والمتعارف عليه منذ استقلاله قبل نصف قرن.